www.daralthaqafa.com

التطبيقات القانونية الإلكترونية

الدكتور
ضرار حسين الدبوبي
رئيس قسم القانون الخاص
جامعة عمان الأهلية

المحامي
ماجد صالح الشوابكة
جامعة البلقاء التطبيقية

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

مجاناً ... حمّل تطبيق
دار الثقافة للنشر والتوزيع
على جوالك عبر

Download on the App Store
GET IT ON Google play

وتفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني www.daralthaqafa.com

وتمتعوا بالخدمات التالية:

- التسوق والشراء عبر التطبيق والموقع مباشرة
- الشحن لكافة دول العالم Door To Door
- البحث داخل فهارس الكتب بشكل مفصل عبر (البحث بالفهرس)
- أدخل بريدك الإلكتروني في (القائمة البريدية) ليصلك كل جديد عن الدار

تابعونا عبر DarAlThaqafa.jo

التطبيقات القانونية الإلكترونية

www.daralthaqafa.com

347 ,0285
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2022/1/91)
المؤلف: ضرار حسين الدبوبي - ماجد صالح الشوابكة
الكتاب: التطبيقات القانونية الإلكترونية
الواصفات: إجراءات التحكيم - تطبيقات الحاسوب - التطبيقات القضائية الإلكترونية
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN:978-9923-15-137-2

الطبعة الأولى 2022م - 1443هـ

Copyright © All rights reserved جميع الحقوق محفوظة للناشر

يُحظَر نشر أو ترجمة هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأية طريقة، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بأية طريقة أخرى، إلا بموافقة الناشر الخطية، وخلاف ذلك يُعرِّض لطائلة المسؤولية.

No part of this book may be published, translated, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying,recording or using any other form without acquiring the written approval from the publisher. Otherwise, the infractor shall be subject to the penalty of law.

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمّان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص.ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص.ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Main Center
Amman - Downtown - Near Hussayni Mosque - Petra Market - Hujairi Building - No. 3d
Tel.: (+962) 6 4646361 - Fax: (+962) 6 4610291 - P.O.Box: 1532 Amman 11118 Jordan
University Branch
Amman - Queen Rania Al-Abdallah str. - Front Science College gate - Arabiyat Complex - No. 261
First Floor - Tel.: (+962) 6 5341929 - P.O.Box: 20412 Amman 11118 Jordan
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

التطبيقات القانونية الإلكترونية

الدكتور
ضرار حسين الدبوبي
رئيس قسم القانون الخاص
جامعة عمان الأهلية

المحامي
ماجد صالح الشوابكة
جامعة البلقاء التطبيقية

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1443هـ - 2022م

www.daralthaqafa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صَدَقَ اللهّ العَظيم

سورة يوسف الآية (76)

www.daralthaqafa.com

الإهداء

إلى . . .

كلّ من رامَ للعلم والتقدّم موئلاً

إلى . . .

كلّ من حَكم وقَضى بالحَق عدلاً

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة.....15

الفصل الأول

المحكمة الإلكترونية

المبحث الأول: ماهية المحكمة الإلكترونية.....24

المطلب الأول: تعريف المحكمة الإلكترونية.....24

المطلب الثاني: متطلبات إنشاء المحكمة الإلكترونية.....27

المطلب الثالث: الفرق بين التقاضي أمام المحكمة الإلكترونية والمحكمة العادية.....39

المبحث الثاني: إجراءات التقاضي لدى المحكمة الإلكترونية.....46

المطلب الأول: تقديم لائحة الدعوى إلكترونيًا 47

المطلب الثاني: الدفع الإلكتروني لرسوم الدعوى.....51

المطلب الثالث: تبليغ الخصوم إلكترونياً 53

المطلب الرابع: تقديم الدفوع والأدلة إلكترونياً 54

المطلب الخامس: إجراءات الخبرة.....56

المطلب السادس: إصدار أحكام المحكمة الإلكترونية والطعن فيها...58

المبحث الثالث: الوسائل المستخدمة لرفع الدعاوى الإلكترونية وحفظها ...61

المطلب الأول: الوسائل المستخدمة لرفع الدعاوى الإلكترونية ومتابعتها 61

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: البريد الإلكتروني 62
الفرع الثاني: التبادل الإلكتروني للبيانات.....66
المطلب الثاني: حفظ الدعوى الإلكترونية.....67

الفصل الثاني

التحكيم الإلكتروني

المبحث الأول: ماهية التحكيم الإلكتروني.....74
المطلب الأول: تعريف التحكيم الإلكتروني 74
المطلب الثاني: تمييز التحكيم الإلكتروني عن غيره من وسائل حل النزاعات البديلة.....76
المطلب الثالث: إيجابيات التحكيم الإلكتروني.....83
المطلب الرابع: عيوب التحكيم الإلكتروني.....90
المبحث الثاني: مجالات تطبيق التحكيم الإلكتروني.....95
المطلب الأول: المنازعات المتعلقة بعقود التجارة الإلكترونية.....95
المطلب الثاني: النزاعات الإلكترونية المتعلقة بأسماء النطاق (الدومين) 98
المبحث الثالث: اتفاق التحكيم الإلكتروني 102
المطلب الأول: ماهية اتفاق التحكيم الإلكتروني 102
الفرع الأول: الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم الإلكتروني 103
الفرع الثاني: الشروط الشكلية لاتفاق التحكيم الإلكتروني 106
المطلب الثاني: أشكال اتفاق التحكيم الإلكتروني.....111
الفرع الأول: شرط التحكيم.....111
الفرع الثاني: مشارطة التحكيم.....113
الفرع الثالث: التحكيم بشرط الإحالة.....115

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: مضمون اتفاق التحكيم الإلكتروني 116
الفـرع الأول: القـانون واجـب التطبيـق علـى إجـراءات التحكـيم الإلكتروني 117
الفـرع الثـاني: القـانون واجـب التطبيـق علـى موضـوع التحكـيم الإلكتروني 120
المبحث الرابع: تشكيل المحكمة التحكيمية الإلكترونية.....124
المطلب الأول: أساليب تشكيل المحكمة التحكيمية 124
المطلب الثاني: شروط المحكم.....127
المبحث الخامس: إجراءات التحكيم الإلكتروني.....129
المطلب الأول: الدعوى التحكيمية الإلكترونية.....129
الفرع الأول: طلب التحكيم الإلكتروني 130
الفرع الثاني: كيفية تقديم طلب التحكيم الإلكتروني.....131
الفرع الثالث: تحديد مهمة المحكم في طلب التحكيم الإلكتروني132
المطلب الثاني: الإخطار بطلب التحكيم ولغة التحكيم وآجاله 133
الفرع الأول: الإخطار بطلب التحكيم الإلكتروني 134
الفرع الثاني: لغة التحكيم الإلكتروني 135
الفرع الثالث: آجال التحكيم الإلكتروني.....136
المبحث السادس: حجية المستندات الإلكترونية في الإثبات 138
المطلب الأول: مفهوم حجية المستندات الإلكترونية في الإثبات 138
المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني 140
المطلب الثالث: التوثيق الإلكتروني.....145
المبحث السابع: جلسة المحاكمة التحكيمية الإلكترونية 147
المطلب الأول: تبادل الوثائق والطلبات والاستماع للمناقشة في جلسات التحكيم الإلكتروني 147

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: المبادئ التي تقوم عليها جلسات التحكيم الإلكتروني..150
المطلب الثالث: عقبات سير المحاكمة التحكيمية الإلكترونية 153
المبحث الثامن: حكم التحكيم الإلكتروني 156
المطلب الأول: إعداد الحكم التحكيمي الإلكتروني.....156
المطلب الثاني: زمان ومكان الحكم التحكيمي الإلكتروني.....159
المطلب الثالث: تنفيذ الحكم الإلكتروني.....160
الفرع الأول: تنفيذ حكم التحكيم العادي وفقاً للمعاهدات الدولية161
الفرع الثاني: تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني 163
المطلب الرابع: الطعن بحكم التحكيم الإلكتروني.....164
الفرع الأول: مفهوم الطعن بحكم التحكيم الإلكتروني 164
الفرع الثاني: أسباب الطعن بالحكم التحكيمي الإلكتروني 165
المطلب الخامس: حفظ حكم التحكيم الإلكتروني 166
الفرع الأول: مفهوم حفظ حكم التحكيم الإلكتروني.....167
الفرع الثاني: رسوم التحكيم الإلكتروني.....168

الفصل الثالث

واقع تطبيقات الحاسوب القانونية في الأردن

المبحث الأول: تطبيقات الخدمة الإلكترونية القانونية في الأردن.....174
المبحث الثاني: واقع الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية في الأردن.....177
المطلب الأول: السند القانوني لنظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية ومتطلبات تنفيذها 177

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: مراحل استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية 180
الفرع الأول: تسجيل الدعوى ودفع رسومها وإيداع بيناتها 181
الفرع الثاني: إجراء التبليغات القضائية الإلكترونية.....182
الفرع الثالث: سماع الشهود إلكترونياً 186
الفرع الرابع: ضمانات سير الإجراءات الإلكترونية في إطار الإجراءات القضائية المدنية 187
المبحث الثالث: استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات الجزائية في الأردن.....189

المراجع 197

www.daralthaqafa.com

المقدمة

لقد أدى التطور الذي يشهده العالم في كافة المجالات إلى آثار متعددة على العالم، ولعل من أهم ما أدى إلى تسارع هذا التطور هو التقدم غير المسبوق والذي شهدته البشرية في إطار الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهذا ما أفضى إلى اختراع شبكة المعلومات الدولية المتعارف عليها بالإنترنت (Internet). وشبكة الإنترنت هي مجموعة شبكات وحاسبات آلية عالمية متنوعة يجمع بينها أنظمة اتصالات إلكترونية تستخدم لنقل البيانات.[1]

هذه الشبكة مكنت من التواصل وتبادل المعلومات الإلكترونية بين أشخاص تفصلهم مسافات بعيدة، والذي تم إنجازه من خلال نظام إلكتروني يجمع بين العديد من أجهزة الحواسيب الإلكترونية من خلال شبكات منتشرة في كافة أرجاء المعمورة.

وهذا التطور الرقمي لم يقتصر على جانب واحد من جوانب حياتنا، بل أنها شملت حياتنا الاجتماعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وطغت هذه التقنية على مسارات حياتنا السياسية والتجارية وكذلك العلمية، والتي يتم إنجازها دون الحضور المادي أو الشخصي، وهذا ما أدى إلى اختصار الوقت والجهد والنفقات. فبعد أن كانت الشبكة الإلكترونية قد تم توظيفها في سياسات التسليح العسكري والصواريخ الموجهة ومن بعدها انتقلت ليتم

(1) محمد السعيد الرشدي، الإنترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص14.

www.daralthaqafa.com

اعتمادها في شق التجارة الدولية والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني ومن ثم في الجانب القانوني والقضائي.

والتوجه إلى تطبيق التقاضي الإلكتروني من خلال استخدام الوسائل إلكترونية من أجل قيد الدعوى ومباشرة إجراءات التقاضي، وذلك من خلال شبكة الإنترنت، وقد تصدت بعض الدول لمهمة تكريس هذا النوع من التقاضي كون الوظيفة القضائية هي من المهام الملقاة على عاتقها، كون السلطة القضائية هي إحدى سلطات الدولة الثلاث تضمن حل النزاعات القائمة بين أفراد المجتمع بما يكرس لهم الحماية وصيانة حقوقهم و ترسيخ مفهوم العدالة. لكن هنالك معضلة بقلة التشريعات التي تنظم مسألة اجراءات التقاضي الالكتروني.[1]

لكن الشق القانوني والقضائي لم يحقق بعد قفزات كتلك التي حققتها الحقول الأخرى، ذلك أن العديد من الدول لم تتبن هذا الأسلوب بعدن بينما دول أخرى وظفت الثقافة الرقمية في جوانب محدودة وضيقة في إطار العمل القانوني والقضائي، بيد أن ذلك لا يعني أن دولاً أخرى لم تكن قد أثبتت تقدماً وحسن أداء للجهات القضائية التي مارست مهامها بشكل إلكتروني كالولايات المتحدة مثلاً. وهذا ما تم إثباته في الفعل من خلال جائحة كورونا حيث عانت الدول التي لم تكن قد وظفت الجانب الإلكتروني في قضائها.

فالدول التي كانت قد قطعت باعاً طويلاً في أتمتة الجانب القضائي والقانوني لم تتعرض للإشكاليات التي تعرضت لها محاكم الدول التي تتبنى

(1) Sarkhell Nawroly, "Evaluating e-Court Services Using the Usability Tests Model Case Study: Civil Court Case Management" 1(1), 2016, KJAR 75, 76.

www.daralthaqafa.com

النظام التقليدي في التقاضي، فنجد بأن هنالك العديد من الإشكاليات التي مست الجانب القضائي بسبب تعطل المرفق القضائي استجابة لمؤثرات كورونا وتبعات إجراءات الوقاية منها كفرض الإغلاقات وحظر للتجول. حيث تراكمت القضايا وتأجلت الجلسات وتأجلت مسائل تسجيل الدعاوى مما ألحق الكثير من الأضرار بأطراف النزاعات، وكذلك أثقل كاهل الأجهزة القضائية في تلك الدول، ولعل الأردن هو من ضمن الدول التي لحقت بها مثل هذه الأضرار.

وكما تقول فئة من القضاة الإنجليز الذين طبقوا إجراءات التقاضي الإلكتروني أن التقاضي الإلكتروني شأنه شأن أي مستجد أو تغيير يقابل بداية بالإنكار و من ثم الاعتراف وينتهي بالقبول، ولأن التقاضي الإلكتروني شيء يواكب تقدم الحياة ومتطلباتها المستجدة ويحقق ميزات السرعة في التقاضي وتوفير الوقت والجهد والنفقات على أطراف التقاضي وموظفو المحكمة، ستجد أن من يشتق هذا الطريق حتى وإن واجه تحديات ومشقة في ذلك إلا أنه سيعتاد عليه ولا يرغب بالتخلي عنه.[1]

ويتمثل أسلوب التقاضي الإلكتروني في وسيلتي التقاضي المتعارف عليهما بصورتهما التقليدية ألا وهما:

1- المحكمة الإلكترونية.

2- التحكيم الإلكتروني.

(1) انظر آراء قضاة المحاكم الإنجليزية كل من: Tom Rappa, Jack Yazinsk, Susan Ashley Mark Weaver, المشار إليها في:

David D. King, "A judge's view of e-Court, New Hampshire Business Review", 28 October 2016, 19.

www.daralthaqafa.com

ولقد ظهرت التجربة الأولى للمحكمة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسوية منازعات التجارة الإلكترونية من خلال استخدام الأسلوب الرقمي، وكذلك ظهر التحكيم الدولي من خلال استخدام برنامج القاضي الافتراضي الذي تم تبنيه سنة 1996، وذلك عن طريق تعاون مشترك بين أساتذة مركز القانون وأمن المعلومات و جمعية المحكمين الأمريكيين (AAA)، بالإضافة لشراكة معهد قانون القضاء والمركز الوطني لبحوث المعلومات الأمريكي، والذي هدف إلى ايجاد حلول سريعة للمنازعات التي تظهر في الأثير الإلكتروني، وبالأخص أن الوسيط الذي يتصدى لحل النزاع له هو من ذوي الخبرات القانونية في مجالي التحكيم وموضوع النزاع.

وقد تم البدء بأسلوب التقاضي الإلكتروني محاكم في اوهايو وكاليفورنيا التي توجهت إلى حوسبة إجراءاتها القضائية وإنشاء قواعد بيانات لها، وبعدها إزداد عدد المحاكم الإلكترونية وأصبح تدوين الإجراءات القضائية يتم طباعة وليس كتابة يدوية، وذلك في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وتم بعدها تناقل تلك الفكرة في العديد من الولايات الامريكية.

حيث كانت الدعوى تُرفع بشكل إلكتروني من خلال موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة والذي بدأ تشغيله سنة 1991، ومن خلال هذا الموقع تم تقديم العديد من الخدمات الإلكترونية كتقديم المستندات القانونية إلكترونياً والذي بدوره يقلل كلفة رسوم التقاضي ويتجنب استخدام الكميات الكبيرة من الأوراق والمستندات الخاصة بالدعوى.

وقد ساهمت ولاية كاليفورنيا في تقدم الإجراءات القضائية، وذلك من خلال عدة مراحل بدأت بدور مكتب إدارة المحاكم في ولاية كاليفورنيا عام

www.daralthaqafa.com

2000 الذي دشن مشروع محاكم الملفات الإلكترونية، ثم تلتها مرحلة ثانية من التطوير عام 2002 قام بها نفس المكتب بتدشين مشروع الربط التقني بين المحاكم لتمكنها من تبادل المعلومات فيما بينها.

وفي عام 2003 تم إعداد مجموعة من القواعد القانونية من قبل اللجنة الاستشارية لتكنولوجيا المحاكم التابعة للمجلس القضائي لولاية كاليفورنيا، والتي أوضحت من خلالها كيف يتم دفع الرسوم بطريقة إلكترونية وكذلك بينت كيفية تسجيل الدعاوى المدنية والرد على الطلبات وتسليم الملفات إلكترونياً وغيرها من الإجراءات، وكذلك فقد سهلت تلك القواعد القانونية عملية الحصول على كل المعلومات التي يحتاجها الأطراف ذوي العلاقة.